

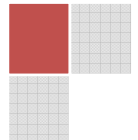
المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين  
**مجموعة العمل التقدمي**



## اجتماع المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها

الثلاثاء 12 يونيو 2018  
تقديم عرض السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني  
والتعليم العالي والبحث العلمي

الثلاثاء 17 يوليوز 2018  
مناقشة عرض السيد وزير التربية الوطنية



“...والمغاربة اليوم يريدون لأبنائهم تعليماً جيداً، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، والولوج والاندماج في سوق الشغل ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين...”

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة 13 أكتوبر 2017

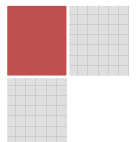
## الحق في التعليم، حق دستوري:

الحق في التعليم وفق تعريف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكلفة برصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأطراف فيه، حسب التعليق العام رقم 13 هو "حق من حقوق الإنسان في حد ذاته، وهو في نفس الوقت وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى.

ويوجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مقدمة المواثيق الدولية التي أولت اهتماماً بالحق في التعليم، حيث أكد على ضرورة احترامه وضمانه باعتباره حقاً من حقوق الإنسان، وتنص المادة 26 على أن لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الإبتدائي إلزامياً. ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم. ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم.

هذا بالإضافة إلى المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نصت على:

- إقرار الدول الأطراف في العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم؛  
- ضمان الممارسة التامة لهذا الحق من خلال جعل التعليم الإبتدائي إلزامياً مع إتاحتها للجميع؛

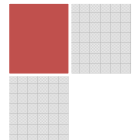


- تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة، ولاسيما من خلال العمل تدريجيا بمجانبة التعليم؛
- جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة بكافة الوسائل المناسبة، ولاسيما بالأخذ تدريجيا أيضا بمجانبة التعليم؛
- تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها إلى أبعد مدى ممكن لفائدة الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية.
- تؤكد المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إلزامية التعليم ومجانبته للجميع،
- ويدعو العهد الدولي المذكور الدول الأطراف ضمن المادة 13 إلى العمل بنشاط على:
  - إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات؛
  - إنشاء نظام منح يفي بالغرض؛
  - مواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.

◀ وينص الدستور المغربي من جهته في فصله 31 على أنه: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في:

- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة؛
- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛

وتحاول الحكومات المتعاقبة بشكل متكرر إصلاح التعليم والإلتزام بمعايير الحق في التعليم وفق ما توصي به اللجنة الأممية المعنية بذلك، حيث وضع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤية استراتيجية لإصلاح التعليم (2015-2030) تتضمن أهدافا محددة ودقيقة، ترمي من ضمن أهداف أخرى، إلى إرساء أسس مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء وتكافؤ الفرص، عبر عدد من الرفعات.



## واقع الحال، معطيات مقارنة:

إن التمتع بالحق في التعليم بشكل سليم يقوم على الإستمرارية والجودة، ويجب أن يحظى برعاية خاصة من طرف الدولة.

تشير معطيات تقارير المنظمات الدولية، المهتمة بمجال التربية والتكوين، إلى تأخر كبير للمغرب على مستوى الخدمات التربوية، التي يقدمها لمواطنيه.

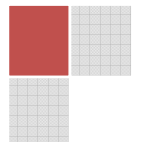
- صنف تقرير اليونسكو حول التعليم المغرب في أواخر ترتيب الدول التي شملها التقرير وضمن البلدان الخمسة الأكثر تخلفا على مستوى نظامها التعليمي إلى جانب كل من موريتانيا واليمن وجيبوتي والعراق.

- حل المغرب في الرتبة 106 على مؤشر تطور التعليم من أصل 128 بلدا.

- سبق لتقرير البنك الدولي الذي أعد حول التعليم ببلدان شمال إفريقيا والشرق أن صنف المغرب في المرتبة 11 من بين 14 دولة متأخرا عن كل الدول العربية بما في ذلك قطاع غزة الذي يعيش تحت وطأة الحصار.

- فإذا كان التعليم حقا تكفله المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلزم الدول الأعضاء بضمان عدم التمييز في التمتع بهذه الحقوق، كما تحثها على الاستثمار في مجال التعليم، واعتماد المجانية بشكل تدريجي، كما ينص على ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإن المغرب على العكس من ذلك اختار خصوصية التعليم الشيء الذي أدى في الكثير من الحالات إلى ضرب التعليم العمومي وتعميق التمييز وعدم تكافؤ الفرص .

- وبهذا الخصوص، قدمت جمعيات مغربية تقريرا حول وضعية التعليم بالمغرب ما بين العام والخاص إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة، في دورتها 55 بجنيف، سجلت فيه انخفاض عدد التلاميذ المسجلين بالقطاع العمومي، مقارنة مع عام 2000 الذي عرف إدخال الميثاق الوطني للتربية



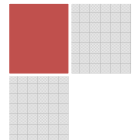
والتكوين" حيز التنفيذ، وذلك بعد تزايد عدد المدارس الخصوصية الموجهة للأسر الغنية في المدار الحضري.

- وفي نفس الإطار، أوضح التقرير أن التكاليف المرتفعة للتعليم الخصوصي تمنع وصول عدد كبير من أطفال الطبقات المعوزة إلى المدارس الخاصة، وتتسبب في تفكير بعض الأسر بحرمانها من حقوق أخرى كالحق في السكن أو الصحة، كما أنها تساهم في توسيع الفوارق الاجتماعية بتمكينها العائلات الميسورة من ولوج أفضل المدارس بما يمنح أطفالها مكانة تفضيلية داخل المجتمع، يبين التقرير.
- ولفت التقرير الانتباه في سياق آخر إلى استمرار إغلاق المدارس العمومية، حيث أشار أنها وصلت إلى 194 مدرسة أغلقت منذ سنة 2008، وأكد أن التهديد بإغلاق مدارس أخرى ما يزال قائماً.
- وقد عزی التقرير المذكور أسباب تشجيع التعليم الخاص بالمغرب إلى إطلاق برامج الخصوصية عام 1983 بعد ضغط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ثم إضافة إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين عام 1999 الذي لم يضع معايير خاصة بتنظيم تكاليف التمدرس في القطاع الخاص، وبعد ذلك برنامج نجاح الذي عانى من سوء التدبير.

### بعض نقائص القطاع:

قطاع التعليم مازال يشكو من العديد من النقائص، ومن أهمها:

◀ الخصائص في الأطر التربوية، وضعف المردودية والجودة، ونقص في التجهيزات الضرورية، والاكتماظ الناتج عن قلّة المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى المشاكل التي تعاني منها الأطر التعليمية،



## بعض الأسباب البنيوية التي تحتاج إلى معالجة:

### 1. على المستوى السياسي

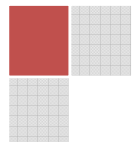
أمام تعثرات واقع التعليم حاول المغرب إصلاح المنظومة من خلال عدة مقاربات منها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي شكل فرصة أساسية لإصلاح شامل للمنظومة التعليمية بالمغرب باعتبارها وثيقة أجمع عليها كل الفاعلين والشركاء والمتدخلين في الشأن التربوي آنذاك، فقد تناول الكثير من التفاصيل والتزم بأهداف ومؤشرات عجزت المنظومة التربوية على تحقيقها.

لكن أسباب الفشل في تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين ترجع بالأساس إلى أسباب **تدبيرية وتواصلية ومالية**.

حيث تم تسجيل ضعف ونقص في تكوين المكلفين بأجرة الميثاق في مجال التدبير التربوي والإداري و المالي. كما أنه لم تتم التعبئة المجتمعية بالشكل الكافي و المطلوب لضمان انخراط كافة المتدخلين و الفاعلين والشركاء في جهودات الإصلاح، بالإضافة إلى أن الحكومة آنذاك، لم تتمكن من توفير الإعتمادات المالية الضرورية التي التزمت بها (بالرفع من ميزانية قطاع التعليم ب 5 % سنويا) لتمويل تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني.

### 2. على مستوى حكامه القطاع

- تكرر مفهوم الحكامة بشكل قوي في دستور يوليو 2011، الذي أفرد له الباب 12 تحت عنوان الحكامة الجيدة، وهو الباب الذي حدد المبادئ العامة التي يتعين مراعاتها من لدن المرافق العمومية، كما حدد مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامه الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.



- أزيد من 30 وزير تعاقبوا على رأس وزارة التربية الوطنية من الاستقلال إلى اليوم، وقد يترك وزير ما بصمة معينة، لكن الغالب هو أن تصورات الإصلاح غير دقيقة وغير واضحة: وكل وزير في التعليم كانت له إصلاحاته الخاصة، بل قد نجد إصلاحات وزير تلغي إصلاحات سابقه، وتتناقض معها، أو أن إصلاحات وزير ليست هي إصلاحات الحكومة التي ينتمي إليها، وإصلاحات الحكومة ليست هي ما صرحت به في تصريحها الحكومي . وظل تعليمنا لعقود مجرد مختبر لتجريب المخططات والبرامج، ولهدر المال العام دون فعالية ومردودية مجتمعية حقيقية.

ومن الملاحظ أنه رغم تسلسل محاولات الإصلاح، فلا وجود لسياسة عمومية واضحة الأبعاد، وبالتالي، فمشكل عدم ضمان الاستمرارية وعدم وضوح الرؤيا قائم بحدّة في قطاع التربية الوطنية. ومن أهم مميزاته:

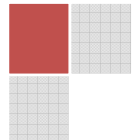
### • غياب الحكامة داخل المنظومة التربوية ككل

- إن جل مواطن الخلل والتعثرات التي باتت شبه هيكلية داخل المنظومة التربوية ككل، رغم أهمية الإنفاق العمومي على القطاع، هو نتيجة الحكامة، البعيدة عن مبدأ التشاركية المهنية؛ في الدراسة واتخاذ القرار، والتي تعتمد على السياسة التعليمية، على مستويات الوزارة، والأكاديميات الجهوية، والنيابات التعليمية.

- ضعف الحكامة التربوية في مختلف المستويات، وهو ما حال دون إرساء آليات لتقويم الفاعلين فيها، وترسيخ مسؤولياتهم؛ بما يمكن من تحفيز الجميع على بذل المزيد من الجهود لتحسين أداء المدرسة العمومية.

- كما تطرح إشكالية الحكامة في مختلف المستويات، وتتجسد في :

- التحويل غير التام للمسؤوليات والصلاحيات، وعدم وضوح الرؤيا على مستوى الجهات أو الأكاديميات الجهوية؛



- تدير يفتقر إلى ترسيخ المسؤولية والى تخويل استقلالية أوسع في تدير المنظومة من قبل الأكاديميات الجهوية وتداخل الأدوار والاختصاصات بين الإدارة المركزية والجهات ؛

- ضعف فعالية مجالس الأكاديميات الجهوية ومجالس تدير المؤسسات التعليمية ووجودها الشكلي أحيانا أخرى، وعدم انسجامها مع منطق التدير التشاركي (ضعف انخراط الشركاء في القضايا البيداغوجية، غالبا ما لا يحظى بالاهتمام من قبل هذه المجالس...)

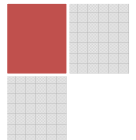
### ● غياب تقييم موضوعي للوقوف على الحصيلة

❖ إن اللجنة الأممية المعنية بالحق في التعليم أوصت بسن سياسات محددة وأخذ تدابير تشريعية، إدارية ومالية وتعليمية واجتماعية تستهدف بصورة مباشرة أعمال الحق في التعليم في الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن الميثاق الوطني للتربية والتكوين فشل لعجزه عن تحقيق بعض الأهداف في الأجل المحددة، إضافة إلى أن منهجية الاشتغال وصياغة البرنامج الاستعجالي تشبه إلى حد ما منهجية العمل بخصوص الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

❖ فمن حيث التقييم، فالمشروع لم ينجز أي تقييم موضوعي للوقوف على الحصيلة وتحديد المسؤوليات (40 سنة بالنسبة للسياسة التعليمية المتبعة منذ سنة 1956 الميثاق و 10 سنوات بالنسبة لأجراة الميثاق "البرنامج الاستعجالي").

❖ من حيث المشاركة في الصياغة، فإن الميثاق تم إنتاجه من طرف اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، مع إقصاء جزء هام من المجتمع المدني الذي يعتبره الميثاق شريكا أساسيا منهم الفاعلين السياسيين غير الممثلين في البرلمان بالإضافة إلى الجمعيات الحقوقية والنسائية والتربوية وغيرها...

❖ أما فيما يخص البرنامج الاستعجالي، فإن صياغته تمت بدون إشراك أي فاعل اجتماعي أو سياسي، مما يعتبر مصادرة لحق المواطنين في إبداء رأيهم والمشاركة في صياغة القرار العمومي على مستوى رسم السياسات العمومية





في مجال التعليم، ويعتبر خرقا كبيرا للمواثيق الدولية، وخاصة العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتنافى مع المقتضيات الدستورية في مجال الحكامة والمشاركة والمسؤولية...

## التعليم مسؤولية وطنية، لكنها مسؤولية حكومية أولا

يعتبر مصير المدرسة الوطنية تحديا جماعيا فعليا بامتياز. والنهوض بالتعليم مسؤولية جماعية للمؤسسات الرسمية ووطنيا ومحليا، والهيئات المجتمعية والاقتصادية مدعوة للانخراط في هذا الورش الوطني بقوة.

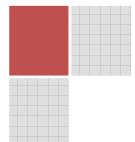
وأكد أن مسؤولية الحكومة قائمة، وعلى رأسها مسؤولية القطاع الحكومي الوصي. لكنها أضحت مسؤولية مركبة ومعقدة، بين ما هو مركزي أو جهوي أو محلي بفعل تطبيق اللا تمرکز والاستقلالية في إطار نموذج جديد للحكامة يتميز بمرونة أكبر وبتحويله اختصاصات أوسع للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وللجامعات والمؤسسات التعليمية العالي.

لكن مبادئ وقواعد السياسة العمومية ومكوناتها تكاد تنعدم في قطاع التعليم.

والحكومة ملزمة دستوريا بالتوفر على سياسة عمومية واضحة، وعليها أن تعيد النظر في رؤيتها للمنظومة التربوية لكي تمدّها بالانسجام الضروري، وتعززها بالالتزام القوي من أجل رسم وتحقيق الأهداف الواضحة.

فالمنظومة التربوية ظلت حبيسة تدير سياسي أحيانا، وأحيانا أخرى ظلت حبيسة رؤية تقنوقراطية محضّة. وبين هذا وذاك، غابت الفعالية والوضوح والالتزام الصريح، وسادت العشوائية والعفوية في تدير القطاع.

وتعاني المنظومة التربوية من ضعف الالتقائية في مجال العمل الحكومي المشترك حيث يعاني العمل الحكومي من ضعف الانسجام والتنسيق والتكامل بين مختلف القطاعات الحكومية المرتبطة في ديناميتها مع المنظومة التربوية، بشكل مباشر أو غير مباشر، كالثقافة والرياضة والتشغيل، ... وغيرها.



وفي آخر المطاف، ترمى الكرة في ملعب التلاميذ وأولياء أمورهم، ليتدبروا أمورهم، كل حسب إمكانياته. فمنهم من ارتقى في أحضان القطاع الخاص المكلفة، ومنهم من قنع بعجز وقصور القطاع العام مكرها.

ويشير (على سبيل المثال) تقرير وطني حول وضعية التعليم أن أسر وعائلات العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء تنفق في المتوسط 31 ألف درهم سنويا لتمدرس أبنائها في القطاع الخاص من السنة الأولى ابتدائي حتى آخر سنة من السلك الثانوي التأهيلي.

فمن منطلق الأهداف والغايات، التزم "إصلاح نظام التربية والتكوين بجعل المتعلم بوجه عام، والطفل على الأخص، في قلب الاهتمام والتفكير والفعل خلال العملية التربوية التكوينية".

كما أن المدرسة المغربية الوطنية الجديدة (حسب ميثاق التربية والتكوين) تسعى إلى أن تكون:

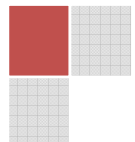
○ **مفعمة بالحياة**: بفضل نهج تربوي نشيط يجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي إلى اعتماد التعلم الذاتي، والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي.

○ **مفتوحة ومنفتحة على محيطها**: بفضل نهج تربوي قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة، والخروج إليه منها بكل ما يعود بالنفع على الوطن "...

○ **محترمة في جميع مرافق التربية والتكوين للمبادئ والحقوق المصرح بها للطفل والمرأة والإنسان بوجه عام**، كما تنص على ذلك المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية.

○ **ملتزمة بتحقيق مبدأ المساواة بين المواخنين وتكافؤ الفرص أمامهم، وحق الجميع في التعليم**، إناثا وذكورا، سواء في البوادي أو الحواضر طبقا لما يكفله دستور المملكة.

فأين نحن اليوم من هذه الغايات؟



إننا نعاني أولاً وقبل كل شيء من غياب تصور واضح حول **«نموذج المواطن الذي نريده»**.

### بخصوص التعليم الأولي وما قبل التمدرس:

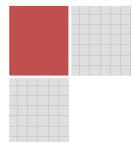
إن أقل من نصف الأطفال المغاربة يرتادون مؤسسات التعليم الأولي ويستفيدون حالياً من خدماتها (43.8%) المتميزة بالتفاوت وسوء التوزيع، حسب معطيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وهذا يضرب في العمق مبدأ المساواة أمام المرفق العام والعدالة في ضمان الولوج للخدمات العمومية. ويؤشر عن اهتمام ضعيف بولوج الطفل لعالم المعرفة في سن مبكرة، باعتبار التعليم الأولي مهذا لولوج سلس ومبكر للمنظومة التربوية.

وهذا النقص يشكل عائقاً أمام إدماج الطفل، ويعيق منحه مقومات النجاح منذ نعومة أظفاره.

ويسجل قطاع التعليم الأولي وجود تفاوت في الولوج وفرص لا متكافئة في مواصلة التمدرس، كما تعاني المنظومة التربوية الوطنية من نقص كبير في المؤسسات القادرة على احتضان الأطفال في السنوات الأولى من عمرهم، ومن غياب تأطير مناسب وملائم ومن تقنين مؤسسات التعليم الأولي وفضاءات استقبال الأطفال، مع عدم تكافؤ الفرص بين المجالين الحضري والقروي وبين الذكور والإناث وكذا بين المؤسسات العاملة في الميدان.

ويسود الاعتقاد حالياً بأن ضرورة التعميم الإلزامي للتعليم الأولي على نحو مجاني ومتدرج أمر محمود، على أساس إلزام الدولة والأسر، بقوة القانون، بولوج كافة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء خمس سنوات للتعليم الأولي، واعتماد التدرج في ضمان التعميم والإلزامية لهذا الطور التربوي. وذلك مع الحرص على عدم تجاوز الأفق الزمني المحدد في عشر سنوات المقبلة (رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي).



ويتوجب، منذ ما قبل التعليم الأولي، على المربيّات والمربيّين المشتغلين في الحضانتة والتعليم الأولي، أن يتوفروا على تكوين ييداغوجي يتناسب مع حاجيات الطفل؛ ويتم التركيز خلال مرحلة الحضانتة على فسح المجال أمام الأطفال للعب والأعمال اليدوية من أجل تحفيزهم على الإبداع وتكوين وصقل شخصياتهم.

وهو ما يقتضي كذلك، المراجعة الشاملة للمناهج والبرامج المتبعة في تربية الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي، وفي ذات الوقت، الشروع في المراجعة الشاملة للنصوص القانونية والتنظيمية الحالية، ووضع سلم معياري للجودة، مع إقرار وحدة الإشراف قائمة على الحكامة الجيدة.

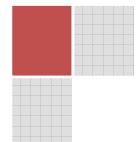
### **بخصوص التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والجامعي:**

تفيد معطيات وزارة التربية الوطنية بأن سبعة ملايين و870 ألف تلميذ وتلميذة قد تسجلوا في المدرسة المغربية خلال الموسم الدراسي 2017-2018، من بينهم 4.322.482 تلميذا وتلميذة في المرحلة الابتدائية، و 1.722.949 في المرحلة الثانوية الإعدادية، و1.026.296 في الثانوية التأهيلية، و805.201 في التعليم الأولي.

أما في مجال التكوين المهني، فقد تسجل 593.000 متدرب في مختلف أسلاك التكوين.

وفي التعليم العالي، تسجل نحو 900.000 طالب، من بينهم 831.615 طالبا في الجامعات، و41.000 في المعاهد الخاصة، و32.400 في مؤسسات تكوين الأخر.

لكن دون الخوض في التفاصيل، وفي التقييمات الرقمية والكمية، تكفي الإشارة إلى أهمية التركيز على تنمية مهارات التلاميذ وصقلها، وتحفيز قدرتهم على تطبيق ما تلقوه من معارف، على أرض الواقع، منذ التحاقهم بالمدرسة، فوق الحرص على إكساب التلميذ المعرفة النظرية.



◀ لكننا نلاحظ للأسف عدم تناسق التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي مع التعليم الجامعي.

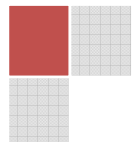
◀ نفس الشيء ينطبق على المطابقتة والتناسق بين التكوينات التقنية وغيرها، إضافة إلى عدم ملائمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق الشغل.

◀ وهنا يتعين التفكير في نماذج خلاقة للشراكة بين المؤسسات التعليمية والإدارية، من جهة، وبين الشركات والمؤسسات الصناعية، من جهة أخرى، حيث تتيح هذه الأخيرة للتلاميذ فرصة الاستفادة من دورات تدريبية منذ الصف التاسع، لتمكين التلميذ من الاطلاع على كيف تعمل الشركات، واكتساب خبرة تساعده في ولوج سوق الشغل.

◀ مع ضرورة الاهتمام بالتوجيه التربوي والحرص على انتقال التلاميذ والطلبة من مستوى دراسي إلى آخر ليس لغاية إتمام دراستهم فقط، بل أن يتم الحرص على إلحاقهم بالمستويات التي تتناسب ومع دراياتهم ومكاسبهم المعرفية.

### على المستوى الجهوي

- إن فكرة الأكاديميات الجهوية إيجابية، لكن المردودية غير مقنعة.
- إن من مبررات اللجوء للتوظيف بالتعاقد هو سد الخصاص الذي أصبح يعرفه القطاع، حيث خولت الوزارة الأكاديميات تنظيم هذه العملية، وأيضا تنزيل الجهوية المتقدمة، المادة 135 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين التي تتحدث عن تنويع المدرسين الجدد عن طريق التعاقد، الرؤية الإستراتيجية الفصل 2 الرافعة 9، فيما يخص تدير المسار المهني، باعتماد تدير جهوي للموارد البشرية.



○ يمكن القول أن الخطابات حول إصلاح حال التربية والتكوين بالمجتمع المغربي تبدو كثيرة وغزيرة، غير أنها لم تجد طريقها للتفعيل الصحيح وللتنزيل الأمثل، كما أن الإصلاح في نظر الفاعلين يصور كحلقة مفقودة يصعب العثور عليها.

○ لكن المهم والأساسي، هو أن ينطلق إصلاح المنظومة التربوية من توفر إرادة حقيقية، وتخصيص ميزانية كافية لتحقيق الأهداف المسطرة، والاهتمام بالعنصر البشري عبر تحفيزه ومراقبته في ذات الوقت، وتعزيز قدراته بالتكوين المستمر وبالدورات التدريبية والتكوينية، ووضع برامج تعليمية تتماشى مع متطلبات العصر، والتشجيع على القراءة والتفكير وليس الحفظ، دون إغفال مسالة جوهريّة تتمثل في تنمية مهارات التلاميذ منذ سن مبكرة، من قبيل تشجيعهم على تقديم عروض داخل الفصل، وإدراج المسرح وتقنيات التواصل ورياضة الشطرنج، وغيرها من الأنشطة المحفزة على التفكير الإيجابي وتفجير الطاقات الخلاقة ضمن المقررات الدراسية الرسمية.

○ لكننا، نأمل فوق هذا وذاك أن تحصل القناعة، وتتكاثر كل الجهود المخلصة والغيورة على هذا البلد، لكي تتبوأ المدرسة والجامعة مكانهما الطبيعي واللائق داخل المجتمع، وليعتبر الجميع أن ذلك من المصالح العليا للوطن.

عبد اللطيف أعمو

